حتى يكون الحوار الوطني مجدياً

أ.د. علي السلمي

تابعت وغيري من المصريين الدعوة التي وجهها الرئيس السيسي إلى حوار وطني والجهود المبذولة لبحث أسس إدارة ذلك الحوار ومعايير اختيار المشاركين فيه. وسوف ابدأ بالإشارة إلى بضع نقاط منها؛

1. أهداف وغايات الحوار الوطني وضمانات أن تحقيقها .
2. معايير اختيار المشاركين في الحوار الوطني.
3. قواعد ومعايير واضحة لتحديد طبيعة الحوار والهدف منه والنتائج المتوقعة في نهايته.
4. آليات الحوار الوطني سواء داخل الجلسات أو من خلال تقنيات ووسائل التواصل الاجتماعي وأهمية اختيار آليات مبتكرة تضمن أن يكون حواراً وطنياً مجدياً بالمعنى الدقيق للعبارة.
5. المدة المقررة للحوار وهل يمتد هذا الحوار لفترة طويلة نسبيا ، خاصة، مع أهميته.
6. ضمانات عدم انزلاق المتحاورين إلى موضوعات جانبية وعدم تكرار تجارب سابقة في العهود البائدة لما أطلق عليه " الحوار الوطني أو القومي" أداره المفسدون من قيادات الحزب الوطني المرفوض شعبياً بين أحزاب وجرى في غرف مغلقة لمناقشة موضوعات لم يعلم بها أحد، ثم انتهت ليعلنوا على الناس أن الحوار قد حقق أهدافه وأن المتحاورين قد اتفقوا على ما تحاوروا بشأنه، وانتهى الأمر كأن لم يكن.

وفي رأي أن الاتفاق على غايات هذا الحوار هي القضية المحورية التي يجب البدء منها حتى لا يضل المتحاورون السبيل وتختلط الأوراق وذلك مع الاعتراف بأهمية وقيمة كل المداخلات!

وأعتقد أن الهدف الأهم لحوار وطني يجري في مرحلة الانتقال إلى الجمهورية الجديدة هو التوصل إلى توافق وطني حول ملامح النظام الديمقراطي المستهدف الذي تكون السيادة فيه للشعب، وسبل تهيئة البنية الوطنية دستورياً وتشريعياً وسياسياً للانتقال الآمن إلى الجمهورية الجديدة.

إن قيمة الحوار الوطني تتناسب طردياً مع حيوية وخطورة القضايا التي يتناولها في ضوء اللحظة التاريخية التي ينعرفيها . وليس من شك أن القضية الوطنية الأولى في مصر الآن هي ضرورة وسرعة الخروج من بقايا النظم السابقة التي قامت على العداء مع الديموقراطية ، و ضرورة إدماج كافة القوى الوطنية الراغبة في تحول ديمقراطي حقيقي في الجمهورية الجديدة .

إن القضية الوطنية الأولى الجديرة باهتمام "الحوار الوطني" هي كيفية بناء الجمهورية الجديدة على أسس تكرس الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان المصري وتأكيد العدالة الاجتماعية، كما تؤكد كون الحاكم منتخباً من الشعب لينفذ إرادته ويقوم على خدمته وهو موضع المساءلة والمحاسبة البرلمانية والسياسية والشعبية في كل وقت.

ومقتضى قبول هذا الطرح كغاية للحوار الوطني أن يوضح المتحاورون المحاور الأساسية للقضية والتي يمكن أن تشمل أولاً:

1. تحديد عناصر ومقومات وسياسات وتراث النظم السابقة الواجب التخلص منها،

2. تحديد عناصر ومقومات وملامح النظام الديمقراطي الجديد المستهدف،
3. تصميم خارطة الطريق لبناء عناصر النظام الجديد وتهيئة البنية المجتمعية لاستقباله والتفاعل معه.

لذلك فإن نجاح الحوار الوطني يتوقف على دقة تحديد محاوره فضلاً عن غاياته، ومن ثم يكون مفيداً أن يركز الحوار على المحاور الرئيسة لقضيته المحورية والمبادئ العامة المحققة لها من دون الغوص في تفاصيل إجرائية يمكن أن تكون موضوعات لحوارات تفصيلية تالية حال التوصل إلى التوافق المجتمعي حول المحاور المفصلية للقضية الوطنية الأولى.

إن أي حوار لا يتعامل مع هذه القضية المحورية يصبح إهداراً للوقت وتمييعاً للقضايا وصرفاً للانتباه عن مخاطر عودة نظم ما قبل الجمهورية الجديدة.

فإذا اتفقنا على غاية الحوار الوطني يصبح مهماً الاتفاق على معايير اختيار المشاركين فيه وآليات إدارة الحوار. وفي ظني أن حواراً وطنياً يتعرض لأخطر قضية تمس حاضر الوطن ومستقبله لا يمكن قصره على أطراف يتم اختيارها من جانب منظمي الحوار مهما حسنت نواياهم وصلحت معاييرهم في الاختيار. بل إن نجاح ذلك الحوار يقتضي أن يكون حواراً مجتمعياً مفتوحاً لكل القوى المجتمعية من أحزاب وقوى سياسية ونقابات وجامعات ومنظمات مدنية وهيئات حكومية وخبرات قضائية وحركات اجتماعية وسياسية وناشطين سياسياً واجتماعياً وكل صاحب فكر ورأي سواء داخل الوطن أو خارجه.

ومن ثم ينبغي تجنب الشكل التقليدي لجلسات الحوار التي شاهدنا نماذجها في تجارب سابقة ، حيث لا تتاح إلا دقائق معدودة لكل متحدث مما لا يسمح ابداً بطرح الآراء ومناقشتها والاختلاف أو الاتفاق حولها ، من أجل ذلك قد يكون الأفضل أن تحدد فترة الحوار الوطني لمدة شهر يدار خلالها الحوار المجتمعي داخل كل من منظمات المجتمع، فتعقد جلسات حوار ومناقشة في كل حزب ونقابة وجامعة ومؤسسة من مؤسسات المجتمع بما فيها أجهزة الدولة والهيئات القضائية والمؤسسات الصحفية، ثم تخرج كل جهة بورقة تعبر فيها عن مقترحاتها بالنسبة لقضية الحوار المحورية وهي تحديد عناصر النظم القديمة وكيف يمكن الخلاص منها ، وملامح الجمهورية الجديدة وضمانات الوصول إليها .

كما يكون مجدياً إنشاء موقع إلكتروني للحوار الوطني على **Face Book** مثلا وغيره من مواقع التواصل الاجتماعي، يشارك الشباب والمواطنين جميعاً من خلاله بطرح آرائهم حول قضية الحوار المحورية. كما يكون لجميع هيئات المجتمع طرح أوراقها على ذات الموقع حتى يتاح للجميع الاطلاع عليها وإبداء الرأي بشأنها أولاً بأول.

كذلك يمكن طرح قضية الحوار من خلال آليات التواصل الحديثة التي تتيحها القنوات الفضائية والبوابات الإلكترونية للأحزاب والصحف ومختلف مؤسسات المجتمع وتلقي آراء المواطنين بشأنها . بهذا المنطق سيكون الحوار الوطني متصلاً ومستمراً على مدار الساعة وليس منحصراً في جلسات مهما زاد عددها وطالت مدتها لن تكفي أبداً لحوار شامل تجد فيه المتحاورون فرصاً حقيقية للتعبير عن آرائهم.

وتكون مهمة "أمانة الحوار الوطني" تلقي تلك الأوراق من كل من يتقدم بها – حتى من أفراد الشعب – ومتابعة الحوار المجتمعي عبر الفضائيات والموقع الإلكتروني للحوار وغيره من المواقع والمدونات الشخصية للمهتمين من المواطنين، وتحليل ما يطرح من آراء واستخراج القواسم المشتركة بينها وإعداد تقارير أولية بأوجه الاتفاق ومناطق الاختلاف في تلك الرؤى لتطرح على الرأي العام بمختلف الوسائل المسموعة والمقروءة والمشاهدة وعبر وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة على شبكة الإنترنت.

وبعد انتهاء تلك العملية الإعدادية للحوار، تعقد جلسات الحوار للمشاركين على أن يتم نقلها عبر الفضائيات يومياً لإتاحة الفرص لممثلي الجهات أصحاب الأوراق الرئيسية لعرض خلاصات أوراقهم وبيان النقاط المحورية فيها. كما تعرض في نهاية تلك الجلسات تقارير أمانة الحوار الوطني عن النتائج العامة للحوار.

وفي النهاية تخصص عدة جلسات مغلقة تضم ممثلين لأطراف الحوار للتوصل إلى صيغة نهائية لنتائجه تتضمن نقاط الاتفاق مع رصد نقاط الاختلاف أو البدائل المطروحة للوصل إلى غاية الحوار. ويتم نشر تلك الصيغة النهائية على المواطنين في صيغة وثيقة دستورية يتم تنظيم استفتاء عليها ، وحين موافقة أغلبية المشاركين في الاستفتاء تصبح وثيقة مكملة للدستور تلتزم الدولة بتنفيذها .

أولاً: غاية الحوار

1. بحث سبل الخروج من الأوضاع التي سادت مصر خلال العهود السابقة [الخروج من الجمهوريات القديمة إلى الجمهورية الجديدة]،
2. التوافق على رؤية جديدة للجمهورية الجديدة [مصر الشمية المستدامة والديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية] ، [صياغة ملامح مصر الناهضة التي نريدها على أسس تكرس الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية، وتكون السيادة فيها للشعب]،
3. تهيئة البنية الوطنية دستورياً وتشريعياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً لتحقيق أهداف الجمهورية الجديدة .
4. تصميم خارطة الطريق للانتقال الآمن إلى الجمهورية الجديدة .

ثانياً: محاور الحوار

سوف يكون مفيداً أن يركز الحوار على المحاور الرئيسة لمصر التي نريد في الجمهورية الجديدة:

1. البناء الدستوري والتشريعي والسياسي

- التفعيل الكامل للدستور
- ترسيخ التحول الديمقراطـــــي
- تأكيد استقلال القضـــــــــاء
- بنية تشريعـــــية حديثة وعادلـــة
- سياسة خارجية تنطلق من مصالح مصـر

- إدارة محلية ديمقراطـــــــــــــــية

المحور الثاني : البناء المجتمعـــــــــي

- التزام وحماية حقوق الإنســـــــــان
- تأكيد الوحدة الوطنيـــــــة وحقوق المواطنة
- منظومة متطورة لدعم العدالة الاجتماعيـــــــــة
- منظومة متطورة وحديثة للتعليـــم والثقـــــــافة
- منظومة متطورة وحديثة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي
- منظومة متطورة وحديثة للخدمات الصحية والعلاجيـــــــــة
- منظومة متطورة للتوزيع العادل للأعباء بين المواطنين والمشاركة في عوائد التنمية
- القضاء على مصادر الفساد المالي والإداري والسياسي والتفعيل الكامل للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
- القصاء على مصادر الإرهاب المحلي والخارجي وتأمين الوطن من المنظمات التكفيرية والإرهابية المتسترة خلف دعاوى دينية
- حركة نقابية متحررة وتنظيمات نقابية فاعلـة
- مؤسسات مجتمع مدني مشاركة وفاعلة ومعتبرة
- إعلام وطني متحرر ومتطور يعكس آمال وأهداف الجمهورية الجديدة
- دور فاعل للمواطن في تحقيق النهضة الوطنية الشاملـــــة

- ثقافة وطنية تواكب العصر وتحافظ على القيم والثوابت الوطنية

2. البناء الاقتصادي والتنموي

- منظومة متطورة للزراعة وحماية الأراضي الزراعية
- منظومة متطورة للصناعـــــــــة
- مصادر متجددة للطاقة التقليدية والجديـــدة
- سيناء مأهولة ومركز لوجستي عالمـــــي
- جهاز إداري كفء للدولـــــــــة
- إدارة حديثة للبيئة الخضراء والتغير المناخـــي
- صيانة حقوق مصر من مياه النيـــــل
- صيانة ثروة الوطن من البترول والغاز الطبيعي
- الانتشار والتعمير في الصحاري المصريـــــة
- استثمار الطاقة الشمسية وطاقة الريـــاح
- خدمات متطورة إداريا وتقنيا للنقل والسياحة
- حماية الآثار والتراث القومـــــــي

ثالثاً: المشاركون في الحوار

نرجو حواراً مجتمعياً مفتوحاً لكل القوى المجتمعية من أحزاب وقوى سياسية ونقابات وجامعات ومنظمات مدنية وهيئات حكومية وخبرات قضائية وحركات اجتماعية

وسياسية وناشطين سياسياً واجتماعياً وكل صاحب فكر ورأي سواء داخل الوطن أو خارجه.

رابعاً: آليات الحوار

1. تحدد فترة الحوار الوطني لمدة شهر مثلاً يدار خلالها الحوار المجتمعي داخل كل من منظمات المجتمع المشاركة،
2. تعد كل جهة ورقة بمقترحاتها بالنسبة لقضايا الحوار المحورية،
3. إنشاء موقع إلكتروني للحوار الوطني على **Facebook** وغيره من مواقع التواصل الاجتماعي، يشارك الشباب والمواطنين جميعاً من خلاله بطرح آراءهم ومقترحاتهم، كما يكون لجميع هيئات المجتمع طرح أوراقها على ذات الموقع حتى يتاح للجميع الاطلاع عليها وإبداء الرأي بشأنها أولاً بأول.
4. طرح قضايا الحوار من خلال القنوات الفضائية والبوابات الإلكترونية للأحزاب والصحف ومختلف مؤسسات المجتمع وتلقي آراء المواطنين بشأنها .

خامساً: دور أمانة الحوار

1. تلقى أوراق المنظمات والقوى السياسية والمجتمعية المشاركة – حتى من أفراد الشعب،
2. متابعة الحوار المجتمعي عبر الفضائيات والموقع الإلكتروني للحوار وغيره من المواقع والمدونات الشخصية للناشطين من المواطنين،
3. تحليل ما يطرح من آراء واستخراج القواسم المشتركة بينها،

4. تنظيم جلسات للحوار يتم نقلها عبر الفضائيات يومياً يعرض خلالها ممثلو الجهات أصحاب الأوراق الرئيسية خلاصات أوراقهم وبيان النقاط المحورية فيها .
5. إعداد تقارير أولية بأوجه الاتفاق ومناطق الاختلاف في تلك الرؤى،
6. طرح التقارير الأولية على الرأي العام بمختلف الوسائل ،
7. تخصص عدة جلسات مغلقة تضم ممثلين لأطراف الحوار للتوصل إلى صيغة نهائية لنتائج الحوار تتضمن نقاط الاتفاق مع رصد نقاط الاختلاف أو البدائل المطروحة للوصل إلى غاية الحوار.
8. نشر تلك الصيغة النهائية على المواطنين في شكل وثيقة دستورية تجري استفتاء عام عليها فإن وافق عليها أغلبية المشاركين في الاستفتاء تصبح "وثيقة دستورية مكملة للدستور تكون الدولة ملتزمة بتنفيذها .